كلمة مصر يلقيها معالى وزير الزراعة و استصلاح الاراضى
الاستاذ الدكتور /عبد المنعم البنا
في اجتماعات الدورة الحادية والاربعون لمجلس محافظى
الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (الايفاد)
روما-ايطاليا
13 – 14 فبراير 2018

السيد / رئيس مجلس المحافظين

السيد/ جيلبير أنجبو - رئيس الصندوق الدولى للتنمية الزراعية

السادة المحافظين ، السيدات و السادة الحضور

<u>فى بداية كلمتى أتوجه بالشكر والامتنان الى السيد/ جيلبير أنجبو</u>– رئيس الصندوق الدولى للتنمية الزراعية على دعوته الكريمة لجمهورية مصر العربية للمشاركة فى أعمال الدورة الـ الحادية والاربعين لمجلس محافظى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD و التى يدور موضوعها الرئيسى تحت مسمي (من الهشاشة الى الصمود طويل الامد) والذى يتضمن الاستثمار فى الاقتصاديات الريفية المستدامة والمساهمة فى مواجهة التحولات الناجمة عن التغير المناخى والنزاعات واعطاء الشباب الفرصة لضمان سبل معيشة مستدامة .

كما يسعدنى أن أتقدم باسم حكومة جمهورية مصر العربية بالتحية الى جميع الدول المشاركة فى هذه الدورة وأن أنتهز هذه المناسبة لاشيد بالدور الذى يلعبه الصندوق فى القضاء على الفقر فى المناطق الريفية ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة على مستوى العالم وتوفير حياة أفضل للاسر الريفية .

<u>السيدات والسادة الحضور</u>

يشهد عالمنا اليوم تحديات وفرص كبيرة مؤثرة حيث تمثل اهداف التنمية المستدامة 2030 املا كبيرا للملايين البشر اللذين يعانون من الفقر فى جميع انحاء العالم ولايمكن ان ننكر الجهد الذى يقوم به الصندوق من خلال الاستثمار فى السكان الريفيين وتمكين التحول الشمولى المستدام للمناطق الريفية بالاضافة الى السياسه الجديدة التى ينتهجها الصندوق نحو تعزيز القدرة على الصمود فى المجتمعات الريفية والذى يتطلب استثمارات كبيرة في مجال الزراعة والقطاع الريفي

ومن هنا لابد من التكاتف ووضع اليات نضمن من خلالها مشاركة العناصر الرئيسية سواء فى القطاع الخاص والقطاع الحكومى للقيام بدورهما فى مواجهه المشكلات في المناطق الريفية ، و خلق فرص عمل جديدة مع ضرورة الاستثمار فى الشباب لتحسين حياة سكان الريف بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة و المعدمين وتمكين المرأة والشباب والمجموعات المهمشة وضحايا الكوارث والنزاعات.

كما يمكن للصندوق بوصفه مؤسسه مالية دولية تعمل فى مجال التنمية الريفية تحت مظلة الامم المتحدة من القيام بتنفيذ برامج للاستثمار الشمولى المستمر في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على تطوير القدرة الاستثمارية للنساء والرجال في الريف خاصة فى المناطق الفقيرة ولاسيما لصغار المزارعين.

<u>السيدات و السادة الحضور</u>

لاشك ان الريف في مصر يعانى من بعض التحديات ولعل أهمها علي المستوي المحلي هو التباين بين مقومات الحياة في الريف و في المدينة واستمرار دوافع الهجرة نحو المدينة حيث توجد فرص اكبر للعمل و توافر وسائل الراحة والخدمات. وقد أدى ذلك الى لفت نظر الحكومات المتعاقبة في مصر الى الاهتمام بأوضاع الريف المصري والعمل على تحسينها من خلال إقامة المشروعات التى من شأنها تحسين تلك الاوضاع واتخاذ العديد من الإجراءات التى يمكن حصر بعضها فى التالي:

- **التوسع في مشروعات البنية الأساسية وعلي وجه الخصوص تدعيم شبكات الكهرباء وشبكات مياه الشرب وشبكات الطرق والصرف الزراعي والصرف الصحي وغيرها في إطار المتاح من الإعتمادات المالية.**

- التوسع في تقديم الخدمات المساعدة علي زيادة الإنتاج الزراعي واتباع أساليب حديثة في الزراعة منها على سبيل المثال: إدخال نظم الميكنة الحديثة ، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية.
- إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لعلاقة الملاك والمستأجر للأراضي الزراعية.
- التوسع في مشروعات استصلاح الأراضي وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة وتمليك الأراضي الزراعية المستصلحة لشباب الخريجين (مثل مشروع استصلاح 1.5 مليون ونصف مليون فدان)

السيدات و السادة الحضور

نظرا لأن مصر في تحد حضاري مع معوقات التنمية بشكل عام ومعوقات تنمية الريف المصري علي وجه الخصوص فإن ثمة حلولا فورية وجادة اخذت مصر فى تنفيذها الان ويأتي علي رأسها:

- وضع سياسة واضحة لتنمية الريف المصري تعتمد علي أسس موضوعية لاختيار مجموعات البدائل المناسبة لظروف الريف المصري وبما يساعد علي احداث التنمية الشاملة اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

- **مواجهه السلبيات و المعوقات المتعلقة بكيفية الاستثمار الفعلي في مجال تنمية الريف المصري ومحاصرة قضية البطالة بين شباب الريف**
- **حصر الموارد الطبيعية المصرية خاصة بالريف المصري وتقييمها تقييما موضوعيا منطقيا وينطبق ذلك علي ثروات مصر النباتية والحيوانية والمائية ومصادر الطاقة مع وضع مخطط واضح للاحتياجات اللازمة لتنمية الريف المصري.**
- **التنسيق بين الهيئات والمؤسسات والمراكز البحثية العاملة في مجال تنمية الريف المصري واستغلال الاسهامات الأجنبية والاسهامات المحلية في هذا المجال والاعتماد علي التنمية بالمشروعات الصغيرة التي تعتمد علي الموارد المحلية وتعظيم قيمة العمل اليدوي والصناعات الريفية.**
- **بدء برامج تنمية القوي البشرية في مصر والاهتمام بوسائل التحديث والاستنارة كالتعليم والثقافة والبحث العلمي حيث يتطلب ذلك إعادة صياغة نمط الحياة بالريف المصري وابراز قيمة دور المرأة الريفية باعتبارها شريكا في صنع التنمية والتقدم.**

- **<u>واخيرا</u> فأن تنفيذ المشروعات القومية العملاقة التي تمثل نواه لإعادة رسم خريطة جديدة لمصر و التى تتبناها الان القيادة السياسية الحالية للبلاد <u>برئاسة</u>**

فخامة السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسى ما هي الا محاولة مباشرة وكبري لاقتحام 93 % من مساحة مصر وإخضاعها للتنمية والتعميرعلي اسس عصرية يتخللها مشروعات كبري تستهدف في المقام الأول إيجاد فرص للاستثمار وفرص للعمل وهى رؤية جديدة وجادة تحقق مطلبا ضروريا لشعب ضاق به وادي النيل والدلتا ولم يعد له مخرج إلا التوجه نحو الصحراء لاستغلال ثرواتها وإخضاعها لصالحه باسلوب علمي وفنى واعتمادا علي اساليب تكنولوجية معاصرة وخبرات متخصصة.

إن مصر ستواصل جهودها للمساهمة في تنفيذ برامج للاستثمار في المناطق الريفية مع التركيز على تطوير القدرة الاستثمارية للنساء والرجال الريفيين وتعزيز القدرة على الصمود خاصة فى المناطق الفقيرة ولاسيما لصغار المزارعين وصولا لتحقيق اهداف التنمية المستدامه و اثراء التعاون بين الحكومة و القطاع الخاص وبعض البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة

و أود فى نهاية كلمتى أن أعرب عن خالص التحية لرئيس الصندوق على الدور البناء الذى يلعبه الصندوق فى العمل على دعم ودفع سياسات الدول نحو تحقيق المزيد من التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائى

والله الموفق